



ملحق 1

إعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ (KDMECC–AFRICA)

من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

الديباجة

وتظل أفريقيا، التي تشكل 33 دولة من أصل 46 دولة الأقل نمواً في العالم، الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ - وخاصة الدول الأفريقية المعرضة للخطر، على الرغم من أنها تساهم بأقل قدر ممكن في تفاقمه، بنسبة تقدر بحوالي 4 في المائة فقط من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية. وقد دفعت الأحوال الجوية القاسية الناجمة عن تغير المناخ حوالي 250 مليون شخص إلى مواجهة نقصاً مائياً حاداً، في حين من المتوقع أن يتم تهجير 700 مليون شخص بحلول عام 2030 بسبب الأزمات المتعلقة بالمياه. وبدون اتخاذ إجراءات مناخية وتنموية ملموسة، فقد يضطر ما يصل إلى 216 مليون شخص في أفريقيا إلى الهجرة داخل بلدانهم بحلول عام 2050 نتيجة لعوامل التغير المناخي ذات الظهور التدريجي، إن عدم تضمين الهجرة واسعة النطاق في استراتيجيات التكيف الوطنية، والتي غالباً ما اعتبارها فشلاً في التكيف، لا يعترف بأن الهجرة يمكن أن تكون استراتيجية تكيف إيجابية إذا تم تنفيذها بطريقة آمنة ومنظمة ومنتظمة¹.

لوحظ أن تغير المناخ العالمي يؤثر على قطاعات متنوعة، ويهدد بشكل متزايد قابلية السكن في العديد من المجالات بما في ذلك أمن الصحة والغذاء والمياه والطاقة في المنطقة، فضلاً عن النظم البيئية وسبل العيش - لا سيما في المناطق الريفية والمجتمعات الساحلية والجزرية. وهذا يؤثر بشدة على أنماط التنقل البشري الحالية والمستقبلية. ومع ذلك، لا يزال الدعم المقدم إلى البلدان لمعالجة العلاقة بين التنقل البشري وتغير المناخ غير كاف، علاوة على أنه لا يزال تحديد أولوياته على المستوى العالمي غير كاف أيضاً.

اجتمع في يوليو 2022، وزراء من منطقة الشرق والقرن الأفريقي في كمبالا، أوغندا، لحضور مؤتمر وزاري مشترك حول الهجرة والبيئة وتغير المناخ (MECC) لمعالجة هذه القضية. ضم المؤتمر وزراء البيئة والداخلية والخارجية وخبرائهم الفنيين من دول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، مما أسفر عن إصدار "إعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ" التاريخي، والذي وقعت عليه كلا من؛ جمهورية بوروندي، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كينيا، جمهورية رواندا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية جنوب السودان، جمهورية السودان، جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية أوغندا. أصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون، بما في ذلك جمهورية مصر العربية بصفتها رئيس مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، وجمهورية السنغال بصفتها رئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك، وجمهورية زامبيا بصفتها رئيس لمجموعة المفاوضين الأفريقيين (AGN)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية كضيف على

¹ تقرير المنظمة العالمية لأرصاء الجوية، البنك الدولي، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ



المؤتمر الوزاري المشترك، وممثلين رفيعي المستوى عن مفوضية الاتحاد الأفريقي. والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) وجماعة شرق أفريقيا (EAC) وممثلو الشباب من الاقليم.

الصدى الإيجابي على الإعلان من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والحاجة المحددة والملحة إلى موقف مشترك وإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها جميع الدول في القارة، دفعنا حكومتي كينيا وأوغندا إلى دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للمشاركة في تطوير ووضع التوسع القاري لإعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ (KDMECC-AFRICA). جمعت التعليقات الأولية للملحق خلال شهري يوليو وأغسطس، وبلغت ذروتها في المؤتمر الفني للدول الذي عقد في الفترة من 23 إلى 25 أغسطس 2023 في نيروبي، كينيا، خلال هذا المؤتمر، اجتمع كبار المسؤولين وممثلي الشباب من الدول المشاركة لمناقشة نص إعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ (KDMECC-AFRICA) المقترح، والتوافق بشأنه والموافقة عليه ووضعها في صيغته النهائية. **بهدف اعتماده وتوقيعه من قبل وزراء الدول الأفريقية في قمة المناخ الأفريقية في نيروبي بكينيا، والتي ستعقد في الفترة من 4 إلى 6 سبتمبر 2023.**

نحن، وزراء الخارجية ووزراء البيئة وغيرهم من الوزراء المسؤولين عن الشؤون الإنسانية والهجرة والتنمية وتغير المناخ، في حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية أنغولا، جمهورية بنين، جمهورية بوتسوانا، بوركينا فاسو، جمهورية بوروندي، جمهورية الكاميرون، جمهورية الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تشاد، اتحاد جزر القمر، جمهورية كوت ديفوار، جمهورية جيبوتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مصر العربية، جمهورية غينيا الاستوائية، دولة إريتريا، مملكة إيسواتيني، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، الجمهورية الغابونية، جمهورية غامبيا، جمهورية غانا، جمهورية غينيا بيساو، جمهورية غينيا، جمهورية كينيا، مملكة ليسوتو، جمهورية ليبيريا، دولة ليبيا، جمهورية مدغشقر، جمهورية ملاوي، جمهورية مالي، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية موريشيوس، المملكة المغربية، جمهورية موزمبيق، جمهورية ناميبيا، جمهورية النيجر، جمهورية نيجيريا الاتحادية، جمهورية الكونغو، جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، جمهورية السنغال، جمهورية سيشيل، جمهورية سيراليون، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية جنوب أفريقيا، جمهورية جنوب السودان، الجمهورية التوغولية، الجمهورية التونسية، جمهورية أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية زامبيا، جمهورية زيمبابوي، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، بعد أن اجتمعنا مع ممثلين رفيعي المستوى الدول الأفريقية، **بهدف توسيع نطاق الإعلان ليشمل القارة الأفريقية بأكملها، في قمة المناخ الأفريقية الأولى في نيروبي، كينيا في الفترة من 4 إلى 6 سبتمبر 2023، نتفق بموجب هذا مع المخاوف التي أعربت عنها الدول الأعضاء الخمسة عشر (15) الموقعة على إعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ، والذي توقيعه بروح التكامل الإقليمي والأخوة في المؤتمر الوزاري المشترك حول الهجرة والبيئة وتغير المناخ في الفترة من 27 إلى 29 يوليو 2022 في كمبالا، جمهورية أوغندا. وإذ نشير إلى ضرورة تعزيز المبادرات القائمة الرامية إلى تسريع تنفيذ التحول المناخي والاقتصادي في سياق التنمية المستدامة، مع التذكير بقمة العمل الإفريقية الأولى، التي انعقدت تحت قيادة صاحب الجلالة محمد السادس، على هامش الدورة 22 لمؤتمر**



الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP22)، في عام 2016، والذي تم التصديق عليه أيضاً بموجب قرار الاتحاد الأفريقي رقم (640 XXVIII).

بروح التكامل الإقليمي والتعاون والصداقة والأخوة مع الدول الخمس عشرة (15) الموقعة، وهي؛ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ضيفا على المؤتمر الوزاري؛ جمهورية بوروندي؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية جيبوتي، جمهورية مصر العربية بصفتها رئيس مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، دولة إريتريا؛ جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية؛ جمهورية كينيا؛ جمهورية رواندا؛ جمهورية السنغال بصفتها رئيس الاتحاد الأفريقي؛ جمهورية الصومال الاتحادية؛ جمهورية جنوب السودان؛ جمهورية السودان؛ جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وجمهورية أوغندا، وجمهورية زامبيا؛ نحن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وهي: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية أنغولا، جمهورية بنين، جمهورية بوتسوانا، بوركينا فاسو، جمهورية بوروندي، جمهورية الكاميرون، الجمهورية الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تشاد، اتحاد جزر القمر، جمهورية كوت ديفوار، جمهورية جيبوتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مصر العربية، جمهورية الاستوائية غينيا، دولة إريتريا، مملكة إيسواتيني، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، جمهورية الغابون، جمهورية غامبيا، جمهورية غانا، جمهورية غينيا بيساو، جمهورية غينيا، جمهورية كينيا، مملكة ليسوتو، جمهورية ليبيريا، دولة ليبيا، جمهورية مدغشقر، جمهورية ملاوي، جمهورية مالي، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية موريشيوس، المملكة المغربية، جمهورية موزمبيق، جمهورية ناميبيا، جمهورية النيجر، جمهورية نيجيريا الاتحادية، جمهورية الكونغو، جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، جمهورية السنغال، جمهورية سيشيل، جمهورية سيراليون، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية جنوب أفريقيا، جمهورية جنوب السودان، الجمهورية التوغولية، الجمهورية التونسية، جمهورية أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية زامبيا، جمهورية زيمبابوي، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، **نوافق على تعديل إعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ عن طريق إضافة النص التالي إلى الديباجة:**

وإذ ندرك أن معالجة آثار تغير المناخ على التنقل البشري في أفريقيا يجب أن تأخذ في الاعتبار الاقاليم والدول التي بها تدفقات هجرة مختلطة من داخل أفريقيا ونحو قارات أخرى.

وإذ نقر بالإمكانات التي توفرها الهجرة كاستراتيجية للتكيف مع تغير المناخ إذا تمت بطريقة آمنة ومنظمة ومنتظمة بما يتماشى مع مبادئ وأهداف الاتفاق العالمي للهجرة.

وإذ نؤكد من جديد الالتزام بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية - (اتفاق مراكش بشأن الهجرة) - المعتمد في 18 ديسمبر 2018، والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة من 17 إلى 20 مايو 2022، والذي يهدف إلى تعزيز الدعم متعدد الأطراف لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ أهدافها.



وإذ نشدد على ضرورة تعزيز المسارات القانونية للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وإذ نكرر قلقنا العميق إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ على شعوبنا وأنظمتنا البيئية، فضلاً عن استدامة سبل عيش مجتمعاتنا، كما ندرك التداخل والتلازم بين آثار التنقل البشري وانعدام الأمان الغذائي وضرورة التعايش السلمي.

وإذ نلاحظ بقلق بالغ الآثار السلبية لتغير المناخ، كما أبرزها التقرير التقييمي السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، على الصحة البدنية والعقلية لسكان القارة ومواردها. ولا سيما بين النازحين داخليا والنساء والأطفال وكبار السن والأفراد المتقاعدين الذين يعانون من نقاط ضعف محددة، بسبب محدودية حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية الجيدة (الرعاية الصحية والغذاء والمياه والتعليم والطاقة والمأوى وما إلى ذلك).

وإذ نرحب بأهداف الأجندة الأفريقية بشأن الهجرة على النحو في قرار مؤتمر الاتحاد الأفريقي رقم (XXXI) 695. الرامية إلى وضع نهج أفريقي متماسك للهجرة يستند إلى رؤية عالمية ويتمحور حول العلاقة بين الهجرة والتنمية، والمسؤولية المشتركة للدول، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمهاجرين.

وإذ نشير إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تعد من بين الدول الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ والكوارث الطبيعية وتدهور البيئة والموارد الطبيعية. على الرغم من كونها الأقل مساهمة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية.

وإذ نشير كذلك إلى أن آثار تغير المناخ في أفريقيا تؤدي الي تفاقم اللامساواة، وتعطيل الأعمال التجارية، وتقويض النظم الزراعية، مما يعيق قدرة القارة على تحقيق أجندتي 2030 و 2063.

وإذ نجدد التزامنا بضمان التوفر المستمر للمياه النظيفة لمواطنينا المتأثرين بتغير المناخ، لأغراض تشمل الشرب والاستخدام المنزلي والزراعة والطاقة والترفيه.

وإذ ندرك نحن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى النظر في الأسباب الأخرى كعوامل مساهمة في هجرة مواطنيها إلى قارات أخرى بحثاً عن فرص اجتماعية واقتصادية أفضل بعيداً عن تغير المناخ.

وإذ ندرك حاجة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى إمعان النظر في الأسباب الأخرى كعوامل مساهمة في هجرة مواطنيها إلى قارات أخرى بحثاً عن فرص اجتماعية واقتصادية أفضل بعيداً عن تغير المناخ.

وإذ ندرك أيضاً أن تغير المناخ هو الدافع لتنقل البشر بأشكاله المختلفة، وأن استجابات الهجرة لضغوطات المناخ تتأثر بشدة بالعناصر المتصلة بالسياق، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.



وإذ نؤكد على أهمية التنقل البشري الطوعي كاستراتيجية للتكيف مع تغير المناخ، فإنه عندما يتحكم الأفراد النازحون في قرارات الهجرة الخاصة بهم ويمكنهم التحرك بأمان وبشكل منظم ومنتظم، يمكنهم تقديم مساهمة إيجابية في كل من اقاليم المنشأ الخاصة بهم والعبور والمقصد.

وإذ نلاحظ بقلق المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على الحركة بسبب نقص الموارد في سياق المخاطر المناخية من حيث التعرض للمخاطر بالنسبة للأفراد والجماعات غير القادرة أو غير الراغبة في الابتعاد عن المناطق المعرضة بشدة للمخاطر المرتبطة بالمناخ.

وإذ ندرك حقيقة أن التنقل البشري في سياق تغير المناخ يحدث في المقام الأول داخل الدول أو بين الدول المتجاورة، وليس الدول ذات الدخل المرتفع البعيدة جغرافياً، كما أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

وإذ نشعر بالقلق العميق إزاء تزايد التقاطعات بين العوامل المختلفة، بما في ذلك تغير المناخ، والصراع، والهشاشة، والتنقل البشري عبر القارة وتأثيرات هذه التقاطعات، التي تعيق التوصل إلى حلول دائمة للنازحين داخليا.

وإذ نقر بتزايد التعرض والتأثر بالآثار السلبية لتغير المناخ على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بما في ذلك عوامل مثل الجغرافيا أو الفقر أو الجنس أو السن أو وضع السكان الأصليين أو السكان المحليين أو الإعاقة أو عوامل أخرى والآثار غير المتناسبة لتغير المناخ على الأشخاص الذين يعانون من حالات الضعف، بما في ذلك المهاجرين والنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والحالات الصحية المتباينة. علاوة على ذلك، الضغوط التي تتعرض لها الدول المستقبلية للنازحين، بسبب تغير المناخ.

وإذ يساورنا بالغ القلق إزاء بطء التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونلاحظ أن تغير المناخ يمثل عائقا وتهديدا أمام تحقيق التطلعات التنموية للقارة، بما في ذلك أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 "أفريقيا التي نريدها"، وأجندة أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وأجندة التنمية المستدامة لعام 2030.

وإذ نلاحظ زيادة المنافسة على استخدام الموارد الطبيعية في سياق تغير المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك استخدام المراعي المتاحة والأراضي الصالحة للزراعة والطاقة والنظم البيئية ومواصلة توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الوصول إلى المياه النظيفة.



وإذ ندرك كذلك الحاجة إلى حماية الموارد الطبيعية النادرة بما في ذلك المياه والمراعي المتأثرة بتغير المناخ لأغراض الاستخدام المستدام من قبل المواطنين والمهاجرين على حد سواء على المدى الطويل.

وإذ نستشعر بقلق عميق التأثيرات الحالية والمستقبلية لتغير المناخ على الأمن الغذائي وعواقبه على التنقل البشري في جميع أنحاء القارة - بما في ذلك النقص المائي، وانخفاض غلة المحاصيل، وانهيار النظام البيئي، والإنتاج الحيواني، فضلاً عن مصائد الأسماك البحرية والعذبة.

وإذ نرحب بنتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) المنعقدة في شرم الشيخ، ولا سيما تلك المتعلقة بترتيبات التمويل، بما في ذلك قرار إنشاء الصندوق والحث على تفعيله بسرعة لتجنب وتقليل ومعالجة الخسائر والأضرار التي تلحق بالبلدان النامية المرتبطة بتغير المناخ وبرنامج العمل بشأن الانتقال العادل. و**إذ نلاحظ بقلق** أن الدعم المقدم إلى دول المنشأ والعبور والمقصد لمعالجة العلاقة بين التنقل البشري وتأثيرات تغير المناخ لم يكن كافياً وأن تحديد أولوياته على المستوى العالمي لا يزال غير كافياً.

وإذ ينتابنا قلق عميق إزاء تزايد وتيرة الأخطار المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك عدم انتظام هطول الأمطار الذي يؤدي إلى فترات جفاف ممتدة، وتصحر، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتآكل السواحل، والفيضانات الأرضية، والأعاصير، وفقدان الغابات والنظم البيئية، فضلاً عن الآثار المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي ومصائد الأسماك في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وهذا يتطلب تطوير إطار عمل إقليمي أو محلي، مع زيادة مشاركة هيئات التخطيط الإقليمية والمحلية، لمعالجة القضايا والتحديات المتعلقة بالتنقل البشري ونزوح السكان في سياق تغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث.

وفي هذا السياق، نحن، وزراء الخارجية ووزراء البيئة والوزراء الآخرون المسؤولون عن الشؤون الإنسانية والهجرة والتنمية وتغير المناخ، في حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بعد جمع الرسائل والخبرات الرئيسية من الخبراء الحكوميين والشباب والسلطات المحلية وكذلك شركاء التنمية، بروح التعاون الدولي والتكامل الإقليمي، نتفق تماماً مع الالتزامات الاثني عشر المنصوص عليها في إعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ تم التوقيع عليه بتاريخ 29 يوليو 2022،
بإضافة ما يلي:

أ. تحليل ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ على التصحر التي تؤثر على الأراضي الزراعية والأراضي الرعوية والمياه والبنية التحتية ومناطق الواحات والنظم البيئية وقطاع الصيد والتي تؤثر تبعاته على الموارد المائية البحرية العذبة التي تعتمد بشكل مستدام على الاقتصاد الأزرق، مما يدفع في كثير من الأحيان الناس لترك منازلهم بحثاً عن معاش بديل.



وإذ يأخذ علماً بمبادرة الجدار الأخضر العظيمة، التي وقعت عليها البلدان التالية: الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، بوركينا فاسو، جمهورية بنين، جمهورية تشاد، جمهورية الرأس الأخضر، جمهورية جيبوتي، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الديمقراطية الفدرالية الإثيوبية، دولة ليبيا، جمهورية مالي، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية النيجر، الجمهورية الفدرالية النيجيرية، جمهورية السنغال، الجمهورية الفدرالية الصومالية، جمهورية السودان، جمهورية غامبيا، والجمهورية التونسية. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز سبل عيش المجتمعات من خلال إعادة تأهيل 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة واستيعاب 250 مليون طن من الكربون، وخلق 10 ملايين فرصة عمل خضراء. وتوفر هذه الجهود الأمن الغذائي والمائي، وموئل التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز الإنتاجية وتبوع سبل العيش والتنمية المستدامة. وهذا يوفر سبباً قاطعاً للسكان والجماعات للبقاء في منطقة محتاجة بالجذب والفق؛

ب. تنفيذ نظام للحد من المؤثرات الخارجية على الاقتصاد الأزرق ومصايد الأسماك من خلال إدخال تغييرات في أنواع السفن أو المعدات لتخفيف الضغط على مصايد الأسماك والمساهمة في استدامة استخراجها كما يتعين تنفيذ إجراءات وتدابير تنظيمية للحد من مصادر التلوث البرية (على سبيل المثال، تصريف المياه الزراعية والحضرية) وممارسات الصيد المدمرة (مثل الصيد بواسطة المتفجرات والسموم، والصيد بالشباك في القاع). بالإضافة إلى ذلك، تقديم الدعم لتبوع سبل العيش للمجتمعات التي تعتمد على مصايد الأسماك؛

ج. تعزيز المبادرات القائمة الرامية إلى تسريع تنفيذ التحول المناخي والاقتصادي في سياق التنمية المستدامة، مع التشديد بشكل خاص على لجان المناخ الأفريقية الثلاث التي تم إطلاقها خلال قمة العمل الأفريقية الأولى، على هامش مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين، في عام 2016، وهي لجنة المناخ لحوض الكونغو برئاسة الكونغو، ولجنة المناخ لمنطقة الساحل برئاسة النيجر، ولجنة الدول الجزرية برئاسة سيشيل؛

د. تعزيز التعاون والتنسيق دون الإقليمي والإقليمي والدولي كمساهمة في الشراكات والعمليات الدولية والأقاليمية القائمة في معالجة التأثيرات المناخية العابرة للحدود التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن المائي والغذائي وتداخلها مع الصراع والهشاشة والصراعات. مخاطر الحماية. تلعب الحلول التي يقودها المجتمع وآليات الحماية المجتمعية دوراً حاسماً في معالجة هذه التحديات، جنباً إلى جنب مع الدعم المقدم للأشخاص النازحين داخلياً والمهاجرين والأفراد الذين يسعون إلى البقاء في مناطقهم الأصلية بأمان ولفترات أطول. ويستلزم ذلك الاستثمار في تدابير الحد من مخاطر الكوارث والتكيف المحلي، بما في ذلك بناء القدرات لمساعدة البلدان في إدارة المخاطر البيئية واستخدام الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعليم في مجال التغير المناخي، ودمج التقنيات الناشئة مثل الأدوات الرقمية ونظم



المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي. وذلك من أجل تعزيز الفهم لقضايا التنقل المناخي، وتطوير المهارات، وبناء القدرات على التكيف وبناء حياة مرنة؛

هـ. وفي هذا الصدد، من المهم تسليط الضوء على المبادرات الإقليمية مثل مبادرة "تكيف الزراعة الأفريقية"، التي تم إطلاقها قمة العمل الأفريقية المذكورة أعلاه، والتي تهدف إلى المساهمة في الأمن الغذائي في أفريقيا، وتحسين معيشة الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة وتعزيز التوظيف في المناطق الريفية من خلال تعزيز ممارسات التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرات وتوجيه التدفقات المالية إلى المزارعين الأكثر ضعفاً، والتغلب على العقبات البيروقراطية التي تعيق الوصول إلى الموارد المالية والمعلوماتية للتكيف مع المناخ وخاصة من قبل المهاجرين، النازحون داخلياً والشباب والنساء وأولئك الذين يعيشون في ظروف ضعف؛

و. الدعوة إلى مزيد من التعاون والالتزام بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والهيئات دون الإقليمية التي تعمل بالتنسيق مع الدول المتقدمة لتوفير التمويل اللازم للتخفيف مما يلي:

- التأثيرات المناخية العابرة للحدود؛
- الأمن المائي والغذائي؛
- دعم الاستراتيجيات التي يقودها المجتمع لحماية بيئاتهم.

ز. تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي بشأن دعم المهاجرين وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع معرضة لآثار تغير المناخ والمساهمة في التحول الأخضر من خلال تزويد السكان وبلدان المنشأ والعبور والمقصد بالمهارات اللازمة وكذلك توفير الدعم الكافي والمستدام للتكيف مع تغير المناخ؛

ح. تضمين مواضيع الهجرة وتغير المناخ ضمن خطط التنمية المحلية؛

ط. تيسير مشاركة الشتات في العمليات المتعلقة بتغير المناخ في بلدان أصولهم، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مساهماتهم المالية والاستثمارات وخاصة المبادرات الخضراء ونقل المعرفة والمهارات مثل توفير وظائف خضراء مستدامة للشباب وبناء القدرات؛

ي. العمل على خفض تكلفة التحويلات المالية، بهدف تحفيز الشتات لدعم المشاريع في بلدانهم الأصلية بما في ذلك تعزيز قدرتهم على مواجهة تغير المناخ؛

ك. تعزيز قدرة البنية التحتية للرعاية الصحية، ودمج اعتبارات تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات الصحية الحالية، مع مراعاة التأثيرات والاستجابات المتباينة بين الجنسين، وتحسين الرعاية الصحية على مستوى المجتمع ونشر المعلومات حول المخاطر الصحية المتغيرة لتعزيز الاستجابة للأمراض المرتبطة بالمناخ؛



ل. تنفيذ أنظمة الرعاية الصحية على النحو الذي أكده إعلان الرباط بشأن صحة اللاجئين والمهاجرين في الفترة من 13 إلى 15 يونيو 2023، المعتمد في ختام المؤتمر، والذي شاركت في تنظيمه منظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الهجرة الدولية (IOM) وشبكة الهجرة التابعة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛

م. تحسين توافر البيانات وإمكانية الوصول إليها، إلى جانب الجهود المستمرة لتعزيز الفهم العالمي القائم على الأدلة للتنقل الإقليمي الناجم عن تغير المناخ. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في جمع وتحليل ونشر بيانات إحصائية دقيقة وموثوقة وقابلة للمقارنة بشكل منتظم، وينبغي لهذه الجهود أن تستفيد من المكاتب الإحصائية الوطنية، ومراسد الهجرة، والكيانات الوطنية المسؤولة عن إنتاج البيانات المناخية، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، الاستفادة من المرصد الأفريقي للهجرة لتكثيف التعاون في مجال البحوث والدراسات المتعلقة بالهجرة وتغير المناخ في أفريقيا؛

ن. دمج اعتبارات التنقل البشري في تقارير البلاغات الوطنية (NCs)، وتقارير الشفافية الدورية كل سنتين (BTR)، وعمليات خطة التكيف الوطنية (NAP)، وغيرها من سياسات واستراتيجيات تغير المناخ ذات الصلة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية؛

س. تعزيز حملات الاتصال التي تستهدف مجتمعات المنشأ والعبور والمقصد لتعزيز التصورات العامة المستنيرة فيما يتعلق بالمساهمات المفيدة للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المبنية على الأدلة والمعلومات الواقعية؛

ع. دعم تطوير وتنفيذ مشاريع/برامج الحلول القائمة على الطبيعة والتي تهدف إلى معالجة الضعف المناخي للسكان المتنفذين، بما في ذلك المجتمعات الزراعية الرعوية، والعمال المهاجرين في الزراعة، والنازحين داخل بلدان القارة وعبرها؛

ف. دعم العمليات الشاملة لضمان دمج العلاقة بين تغير المناخ والهجرة والبيئة في تطوير الموقف الأفريقي المشترك بشأن تغير المناخ. وينبغي أن تشمل هذه العمليات الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. بالإضافة إلى ذلك، تعزيز التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالتلاحم بين تغير المناخ والهجرة لتشكيل صوت أفريقي موحد في منصات المناخ العالمية؛

ص. تعزيز التعاون والتكامل على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجال إدارة الهجرة واتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ؛

ق. البناء على الأطر الرئيسية بشأن تغير المناخ على الصعيد القاري بما في ذلك استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي

بشأن تغير المناخ وتنمية القدرة على الصمود (2022-2032) التي تعترف بالهجرة باعتبارها استراتيجية تكيفية؛



ر. تعزيز التعاون والمساعدة بين الدول الأفريقية لصون كرامة المهاجرين وضمان حمايتهم ورعاية حقوقهم في سياق تغير المناخ، وفقاً للالتزامات والأطر الدولية والإقليمية، فضلاً عن تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي الفعالة التي توفر دعم سبل العيش الدعم في حالة النزوح المناخي للمهاجرين؛

ش. إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي حالات الضعف، بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الذين ينتقلون. ندرك أن نقاط الضعف وعدم المساواة الموجودة مسبقاً يمكن أن تتفاقم، مما قد يؤدي إلى أشكال مختلفة من الاستغلال والإساءة التي تستهدف هذه الفئات؛

ت. تعزيز المبادرات المناخية الإقليمية المستهدفة للشباب، مثل "مركز الشباب الأفريقي للمناخ" الذي تم إطلاقه خلال قمة الأمم المتحدة للعمل المناخي، التي عُقدت في نيويورك في سبتمبر 2019، وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق مستوى عالٍ من الانخراط العالمي نحو تعبئة الشباب وتمكينهم، وبالتالي تسريع العمل وتمكين الطموح للتنفيذ الملموس لاتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالإضافة إلى تعزيز التآزر بين أجنديتي 2030 و2063؛

ث. دعم المبادرات والحملات المحلية والإقليمية التي تعزز التكامل والتماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان؛
خ. تعزيز القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية وخيارات سبل العيش للنازحين وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشّة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين أنظمة الرعاية الصحية الخاصة بهم عبر تنفيذ بروتوكول متكامل للمراقبة الصحية والبيئية؛

ذ. الاستفادة من المبادرات الداخلية وتعزيزها لمكافحة التدهور البيئي وتغير المناخ، مع التركيز بشكل خاص على المساعي التي تقومها النساء والشباب. ويتضمن ذلك تطوير المشاريع والتنفيذ الفعال للعمل المناخي الذي يحقق التوازن بين الربحية الاقتصادية والاستدامة البيئية.

نحن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ندعو إلى تنفيذ الصكوك القانونية الهادفة إلى حماية الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة وأولئك الذين يضطرون إلى مغادرة أماكن إقامتهم الأصلية بسبب تغير المناخ والكوارث التي من صنع الإنسان.

نقر ونوافق على الطلبات التي قدمتها الدول الأعضاء الخمسة عشر (15) الموقعة على إعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ.

نحن الدول المتقدمة على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) وفقاً لتقديرات اللجنة الحكومية بشأن التغير المناخي (IPCC) اللازمة للحفاظ على درجات الحرارة دون 1.5 درجة مئوية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس. ويعد هذا الإجراء حاسماً لمنع تغير المناخ الكارثي وأثاره اللاحقة على أفريقيا.



ندعو اللجنة الانتقالية والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) إلى تفعيل الصندوق المخصص من أجل معالجة الخسائر والأضرار التي لحقت بالبلدان النامية التي تقي بولاية مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، ونحث البلدان المتقدمة على توفير مساهمات مالية كبيرة ومستدامة لهذا الصندوق. ندعو أطراف مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين إلى تفعيل برنامج عمل الانتقال العادل الذي تم وضعه في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين والذي يهدف إلى النظر في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لمسار الانتقال لتغير المناخ بشكل كامل.

وندعو كذلك الدول المتقدمة والمؤسسات المالية إلى تقديم دعم إضافي وكاف ويمكن التنبؤ به للدول الأفريقية، علاوة على المساعدة الإنمائية الرسمية، للتعامل مع التنقل الناجم عن المناخ وغيره من الخسائر والأضرار الناجمة عن المناخ.

بناء القدرات:

ونحن ندعو شبكة سانتياعو إلى التركيز بشكل خاص على أفريقيا والنظر في تقديم الدعم للمؤسسات الأفريقية، بما في ذلك المرصد الأفريقي للهجرة، في مجالات جمع البيانات وتحليلها ونشرها. ويشمل ذلك إجراء تقييم قاري شامل للسياق الأفريقي، يشمل احتياجاته وفرصه وتحدياته.

تكنولوجيا:

ونحن ندعو مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ إلى مشاركة وتعزيز الحلول المبتكرة لتكنولوجيا المناخ المجتمعية. يمكن لهذه الحلول أن تعزز بشكل فعال قدرة المجتمعات المعرضة للخطر وتخفف من ضرورة الهجرة في إطار تغير المناخ. ونحن لا نزال ملتزمين بمعالجة أزمة تغير المناخ وتأثيرها على حركة شعوبنا ومواشينا في القارة الأفريقية.

حرر في نيروبي في الرابع من سبتمبر 2023 من أربعة (4) نسخ أصلية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية والبرتغالية، وجميع النصوص متساوية في الحجية.